المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/11/2014

الطفولة الشعبية في ندوة حول التربية على المناصفة

23/5883

تنظم حركة الطفولة الشعبية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان فاس مكناس وجريدة "صدى تاونات" ندوة وطنية حول: "التربية على المناصفة" وذلك يوم السبت 23 أبريل ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال بمركز التكوين بالمدينة. وسيشارك في هذه الندوة الأساتذة: محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجميلة السيوري رئيسة جمعية عدالة وحفيظة اليرماني المحامية بهيئة فاس ومصطفى العراقي نائب الكاتب العام لحركة الطفولة الشعبية وإدريس الوالي مدير جريدة صدى تاونات. وتتمحور الندوة حول ما أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن تفعيل الفصل 19 من الدستور الذي يهدف إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء وإحداث هيأة للمناصفة، وأدوار المجيمع المدني بالنسبة لهذا الموضوع، ودور الإعلام في التربية على المناصفة. وتنظم الندوة في سياق تخليد حركة الطفولة الشعبية للذكرى الستين لتأسيسها كجمعية تعنى بالعمل التربوي مع الأطفال والشباب.

أجواء مشحونة تلف مؤتمر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

هسبريس – أمال كنين الجمعة 22 أبريل 2016 - 09:00

تعقد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، اليوم الجمعة، مؤتمرها الوطني 11 في أجواء يصفها رئيسها بـ"المشحونة"، والتي "تتخللها الكثير من المضايقات".

وفي هذا الإطار قال أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تصريح لهسبريس: "إن مؤتمر الجمعية يتم في ظروف استثنائية، إذ لم يسبق أن تعرضت لهذا الحجم من الضغط والتضييق ومحاولات المنع من عقد المؤتمر".

وأوضح الهايج أن من بين المضايقات التي قابلت الجمعية في الإعداد لمؤتمرها المنع من استعمال بعض الفضاءات العمومية، قائلا: "تم رفض استعمال فضاءات عمومية ألفنا أن نستعملها، كما لم يسمح لنا باستعمال المركز الدولي لبوزيقة إلا في آخر لحظة، بالإضافة إلى أننا بعثنا اللافتات إلى السلطات، وإلى حد الساعة لم يتم تعليقها".

وأبرز رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن ما تتعرض له الجمعية من تضييق "يظهر أنها مستهدفة من طرف الدولة، التي تعمل بكل الوسائل لتحجيمها وعرقلة عملها، وهو ما نعتبره نوعا من الحظر العملي غير المعلن"، حسب تعبيره.

أما عن أسباب منع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، اعتبر الهايج أن الأمر مرتبط بكون "الجمعية لها فروع كثيرة وحضور يومي وأنشطة مستمرة، ناهيك عن مواقفها والطريقة التي تقدم بها أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، والتي لا تعجب السلطات، التي تعتبر أن الأمر فيه مبالغة وتجن عليها"، مضيفا: "الأمر ليس على هذا النحو، إذ إن ما تقوم الجمعية بنقله ورصده يتم إبلاغ السلطات به، كما أننا نطالب في كثير من الأحيان بأن تتدخل لتصحيح الأوضاع، لكن ما يحدث هو أننا نقابل بالتجاهل".

وزاد رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قائلا: "حينما نعيد رسم المشهد الحقوقي وتقديمه على مختلف المستويات فإننا لا نقوم إلا بما يمليه علينا ضميرنا الحقوقي".

يذكر أنه سبق أن أطلقت 23 هيئة حقوقية مغربية مبادرة وطنية تطالب من خلالها الدولة بـ"الالتزام بتعهداتها الدولية والوطنية في احترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي"، و"وضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان منذ مدة"؛ **وهي المبادرة التي وجهت إثرها مراسلات إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

الطفولة الشعبية و صدى تاونات ينظمان ندوة فكرية بمشاركة محمد الصبار

عبد الكريم محياوي نشر في هبة بريس يوم 21 - 04 - 2016

تنظم حركة الطفولة الشعبية فرع تاونات وجريدة "صدى تاونات"الجهوية ندوة فكرية تربوية حول "دور الإعلام في التربية على المناصفة" ودلك يوم 23 أبريل 2016 بمركز التكوين المستمر التابع للنيابة الإقليمية للتعليم بتاونات؛إبتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال.

هذه الندوة سيشارك في تأطيرها الأستاذ محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛والإعلامي والحقوقي الأستاذ مصطفي العراقي (صحافي بجريدة "الإتحاد الإشتراكي")؛والأستاذة جميلة السيوري (رئيسة جمعية عدالة ومحامية بهيئة الرباط)؛والأستاذة حفيظة اليرماني (ناشطة جمعية ومحامية بهيئة تاونات)؛والأستاذ إدريس الوالي(إعلامي وحقوقي/مدير جريدة"صدى تاونات")؛والأستاذ ياسير البراهمي (عضو المكتب التنفيذي لحركة الطفولة الشعبية ورئيس فرعها بتاونات)؛وحقوقيون وإعلاميون وتربويون آخرون وذلك لإبراز دور وسائل الإعلام في التربية على حقوق الإنسان بشكل عام وعلى المناصفة بشكل خاص والوقوف على أبرز التجارب الناجحة في نشر قيم المساواة وعدم التمييز.

وتأتي هذه الندوة الفكرية في سياق تخليد حركة الطفولة الشعبية بالذكرى ال 60 لتأسيسها كجمعية تهدف الى تربية الأطفال والشباب على السواء.وقد آمن مؤسسوها منذ البداية في منتصف خمسينيات القرن الماضي بأن أحد دعائم بناء مجتمع جديد هو المساواة ؛لذلك عبروا عن هذا المطلب الرئيسي والمحوري بشعار رمزي لازال وسيستمر خالدا يضم طفلا وطفلة تحفهما سنبلتان يمسك بعضهما البعض في لعبة أو رقصة أو يؤديان نشيدا حول منبع ماء يفيض عطاءا ويؤكد بأن التربية الحقيقية هي التربية على الحقيقة.

كما تأتي الندوة وجريدة"صدى تاونات" تخلد الذكري ال22 لتأسيسها وللتأكيد على الدور الريادي الذي تقوم به كأحد المنابر الجهوية التي حملت مشعل صحافة القرب منذ أكثر من عقدين ودعمت عبر مسار صدورها العمل التربوي وساندت الأنشطة الجادة محليا وجهويا ووطنيا. وعرفت بطاقات المجتمع المدني وبامكانياته الفكرية وبأدواره التنشيطية في منشآت الفضاء العام والمؤسسات التعليمية.

إن اختيار موضوع " دور الإعلام في التربية على المناصفة" يتزامن مع النقاش العمومي الذي تعرفه بلادنا فيما يتعلق بتفعيل الفصل ال 19 من الدستور الذي يعد أول فصل في باب الحقوق والحريات الأساسية والذي ينص على:

" يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

تسعى الدولة إلى تحقيق مبدإ المناصفة بين الرجال والنساء.وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

ودون شك فإن للمجتمع المدني ومنه حركة الطفولة الشعبية عبر شبكة فروعها وأجهزتها الوطنية وللإعلام الجهوي خاصة وضمنه جريدة"صدى تاونات" مسؤولية في نشر الوعي بمضامين هذا الفصل الدستوري من جهة وتربية الأطفال والشباب على أن المناصفة شأنها شأن المساواة أحد القيم التي يجب الإيمان بها بعمق وبقناعة ثابتة.

مجلس اليزمي يشهر بطاقة الاختلاف مع حكومة بنكيران في تقديم الملتمسات والعرائض: دراسة أكثر من 40 تجربة دولية لتنبيه وزارة العماري إلى طرق البحث وإصدار القوانين

عزيز اجهبلي نشر في العلم يوم 21 - 04 – 2016

يتضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتجاوز ما ذهبت إليه الحكومة فيما يخص مشروعها المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 64.14 الخاص بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وأيضا مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 الخاص بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وفي هذا الإطار قدم المجلس الوطني رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين واقترح تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض وتدقيق عدم قبولهما وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

وذكر المجلس في رأيه بعدد من المسلمات الأساسية منها تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض وهما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 15-14 من الدستور.

ولوضع مقترحاته قام المجلس بدراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي أو في دول ديمقراطية متقدمة فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون في هذا المجال.

ومن التعقيدات التي قد يكون المجلس وقف عندها ما نص عليه مشروع قانون الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع خاصة في المادة 7 حيث تتولى لجنة تقديم الملتمسات جمع التوقيعات اللازمة ويجب أن تكون لائحة دعم الملتمس موقعة على الأقل من قبل 25000 من مدعمي الملتمس وأن تكون مرفقة بنسخ من بطائقهم الوطنية للتعريف.

ومن شروط قبول الملتمس حسب مشروع القانون هذا أن يكون الهدف منه تحقيق مصلحة عامة ويحرر بكيفية واضحة في شكل اقتراحات أو توصيات ويكون مرفقا بمذكرة مفصلة تبين الأسباب الداعية إلى تقديمه والأهداف المتوخاة منه وملخصا للاختيارات التي يتضمنها ويكون مشفوعا بلائحة دعم الملتمس المشار إليها في المادة 7 بعده.

ويذكر أن رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء إثر طلب صادر عن مجلس المستشارين موجه للمجلس بخصوص مشروعي القانونين التنظيميين يندرج هذا الطلب في إطار إعمال مذكرة التفاهم المبرمة عبر المجلس الوطني ومجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2014، في حين أن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني خلصت من خلال حوارها حول المجتمع المدني إلى مخرجات منها الأرضيات القانونية الخاصة بالملتمسات والعرائض والتشاور العمومي والأرضية القانونية للحياة الجمعوية، والميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية.

الصبار يدخل على الخط لحل ملف السلفية الجهادية

كتب بواسطة: إنصاف بريس بتاريخ: 21-04-2016 /

كشفت مصادر مقربة من ملف السلفية الجهادية لجريدة "المساء"، **أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل على الخط من جديد من أجل البحث عن حل للملف الذي يعرف تطورات متسارعة نتيجة حالة الاحتقان التي تعرفها بعض السجون**، وأوضح جواد لمشك، الكاتب العام للجمعية الوطنية للإدماج والإصلاح، التي تضم معتقلي التيار، الذين تم الإفراج عنهم، مؤخرا، بموجب العفو الملكي، أن جمعيته التقت، يوم الاثنين الماضي، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل مناقشة آخر تطورات الملف وتدارس الحلول التي يمكن أن تساهم في حل الملف.

http://www.inews-arabia.com/46/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.htm

http://insafpress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

اليزمي يطلب تقريرا مفصلا حول وفاة المعطل "إبراهيم صيكا"

مشاهد 21 أبريل 2016 / 20:30

أعطى **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** تعليماته إلى كل من اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بأكادير وكلميم بالتحقيق في وفاة المعطل الصحراوي إبراهيم الصيكا، وإعداد تقرير خاص في الموضوع.

وأفادت مصادر إعلامية مطلعة أن اللجنتين الجهويتين شرعتا في إعداد تقرير مشترك في وفاة المعطل الصحراوي، حيث سيتم رفع التقرير في الأيام المقبلة، وذلك بعد التوصل بنتائج التشريح الطبي.

وأوضح مصدر أن اللجنة الجهوية بكلميم كانت تتابع الملف منذ تدهور حالته الصحية بسبب دخوله في إضراب عن الطعام، قبل أن تدخل اللجنة الجهوية بأكادير على خط الملف بعد وفاة الضحية بمتسشفى الجهوي بالمدينة.

وأعقبت وفاة المعطل الصحراوي احتجاجات واسعة في مدينة كلميم، إلى جانب دخول أحزاب سياسية على رأسها حزبا "الاستقلال" و"الأصالة والمعاصرة" على الخط، حيث تمت المطالبة بفتح تحقيق معمق في الموضوع، إذ أكدت "الشبيبة الاستقلالية" على ضرورة "فتح وزارة العدل والحريات لتحقيق قضائي مستقل وشفاف مع المسؤولين المباشرين عن اعتقال واحتجاز المعطل إبراهيم صيكا، وترتيب الجزاءات القانونية على كل الأطراف المتورطة في وفاته".

وكان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير قد نفى في وقت سابق بأن تكون وفاة المعطل الصيكا ناتجة عن تعرضه للتعذيب والتعنيف، مؤكدا أن نتائج التشريح الطبي أوضحت "غياب أي آثار للعنف على جسد الهالك، وأن سبب الوفاة طبيعي، وراجع إلى تعفن ميكروبي منتشر".

http://chtouka24.com/84132.html

http://machahid.info/?p=67915

كيف يختار المخزن الملكي كبار خدامه؟ إلياس العماري نموذجا

مصطفى حيران 21 أبريل, 2016

سُئِل الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ''إلياس العماري'' مؤخرا: كيف دَرَسْتَ؟ فأجاب: قرأتُ دروس الحقوق في دفاتر ''الفوطوكوبي''!

لم يقل الرجل ذلك على سبيل الدُّعابة بل كان جادّا كل الجِد، وعلى سبيل إقناع السائل.

ويبدو من كثرة التصريح والتلميح إلى موضوع مؤهلات أمين عام ''البام'' أنه يشكِّلُ محورا أساسيا في تناول شخصه باعتباره أحد كبار النافذين في البلاد، إذ يتساءل المتسائلون صراحة أو ضمنا: كيف لرجل كلُّ زاده من التعليم الشهادة الإبتدائية التي لا تؤهله حتى لوظيفة ''شاوش'' في إحدى الإدارات العمومية من الدرجة الثالثة أن يتصدَّر المشهد التدبيري والسياسي.. في البلاد؟

يتبوَّأ هذا الرجل القصير القامة المنطفىء النظرات، اليوم موقعا مهما في تدبير الدولة بشكل غير رسمي، لدرجة أن الأمين العام لحزب الاستقلال قال عنه يوما: إنه يُسَيِّرُ الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالهاتف! ويصفه رئيس الحكومة بنكيران ب''السَّلكَوط''!..

ويُنسبُ له ''تصريف'' قرارات خطيرة وعواقبها الوخيمة، من قبيل التدابير الأمنية المتشددة التي أعقبت تفجيرات الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003 وكذا واقعة مخيم اكديم إيزيك بالصحراء في شهر أكتوبر من سنة 2010... إلى غيرها من الملفات العلنية والسرية التي تحمل بصماته التنفيذية.

أمّا المعني أي ''إلياس العماري'' فيبدو أنه لا يُعير اهتماما لكل الأوصاف القدحية التي تُلصق به ولا لقائليها، لدرجة أنه عندما ثارت ضجة قبل أسابيع حينما وصفه مدير يومية ''أخبار اليوم'' توفيق بوعشرين في عنوان إحدى افتتاحياته ب''ابن مربية الدجاج''.. علَّق ''إلياس العماري'' على الأمر مازحا: ''ما من مشكلة في ذلك وبوعشرين صديقي''. أما حين يُسأل عن غريمه اللذود عبد الإله بنكيران فيكتفي بالقول وهو يبتسم: ''إنه زميلي في السياسة''..

إن في ذلك واحدة من سمات هذا الكائن السياسي المخزني المنحدر من منطقة الريف: التواضع الزائد عن الحد. لكن هذا لا يعني الضعف، إذ الحقيقة عكس ذلك تماما، ألم يقل وزير الدولة في الداخلية القوي الراحل إدريس البصري أن وزارته هي ''امرأة أشغال البيت'' Femme de ménage؟

لنقل إن واحدة من سمات رجال المخزن النافذين هي إظهار التواضع واستبطان القوة.. القوة المستمدة من نفوذ لا تحده لا قوانين ولا أي شيء آخر، اللهم سلطة ''مول شِّي''!

لنحاول أن نجيب عن هذا السؤال: كيف استطاع رجل لديه شهادة نهاية التعليم الابتدائي أن يصبح نافذا على هذا النحو الملفت للانتباه على الأقل في المغرب، ويمتلك ثروة مالية هائلة في ظرف غامض وجيز؟

أعتقد أنه يجب النظر في ثنايا وتلافيف بنية السلطة السياسية في المغرب لتقديم الجواب عن هذا السؤال. فلنحاول ذلك.

حسب المتخصصين فإن التجربة الدستورية في المغرب حديثة زمنا وممارسة، إذ أن أول دستور وضعه الملك الراحل الحسن الثاني يعود إلى شهر دجنبر سنة 1962 وكان عبارة عن وثيقة كرست السلطات المطلقة للملكية في الشأن العام المغربي، مع بعض الصلاحيات ''النَّصِّية'' للأحزاب أما التدبير الفعلي لكل مؤسسات الدولة بكل أوراشها، فكان دائما شأنا ملكيا.

وعلى ذلك النهج سارت الأمور في المغرب حتى آخر دستور ''نوعي'' عرفته البلاد في نونبر 2011، إذ بالرغم من الصلاحيات المهمة التي نصَّ عليها لرئاسة الحكومة وتقليص هالة ''القداسة'' عن شخص الملك وربط المسؤولية بالمحاسبة.. إلخ إلاَّ أن تدبير أوراش الشأن العام ظل في أهم مكوناته شأنا ملكيا كما كان دائما، فالمسألة مرتبطة بميل ميزان القوة لفائدة المخزن الملكي أكثر من أي فاعل آخر ولو كانت ''مؤسسة'' رئاسة حكومة بصلاحيات مهمة، فرئيس الحكومة مثلا مستعد لدخول السجن إذا أمر الملك بذلك وسيظل معه أي، متفقا معه، كما قال بنكيران مؤخرا في لحظة ''خشوع''!

النظام الملكي ذو الصلاحيات المطلقة لا يمكنه أن يُصرِّف قراراته في شتى مناحي أوراش الشأن العام إذا لم يكن لديه رجال ونساء يبوئهم مراكز متقدمة في التدبير، وقد درج النظام الملكي على طريقة خاصة لديه في ''اختيار'' كبار معاونيه، أي رجال الدولة النافذين.

''إلياس العماري'' مثلا، تم ''اختياره'' في ظرفية معينة، لا بأس من إلقاء نظرة عابرة عليها..

شهورا قليلة بعد رحيل الملك الحسن الثاني، كان النقاش دائرا بين وريثه محمد السادس وشلة كبار مُعاونيه منهم أصدقاء الدراسة في المعهد الملكي بقصر الرباط، ويمكن إيجاز ذلك النقاش في السؤال التالي: ما هي أنجع طريقة لتسويق صورة إيجابية عن الملك الجديد.. فكان الجواب: ''ليكن العهد الجديد''.

هكذا انبثق برنامج من عناوينه ''ملك الفقراء'' و''الإنصاف والمصالحة'' و''المصالحة مع الريف''... إلخ.

بصدد العنوان الأخير أي ''المصالحة مع الريف'' طرح كاتب الدولة في الداخلية آنذاك صديق الملك فؤاد علي الهمة'' اسم شخص اسمه ''إلياس العماري'' كان قد التقى به في مناسبة خاصة فنال قَبُوله، ومَن يقبله صديق الملك يقبل به هذا الأخير، وكذلك كان.

في ذلك اللقاء الخاص الذي جمع ''الهمة'' ب''العماري'' تحدث الأول عن فكرة ''الإنصاف والمصالحة'' فاقترح الثاني أن ''يستقطب'' مجموعة من اليساريين المعروفين الذين قضوا مُددا طويلة أو متوسطة أو قصيرة في الاعتقال خلال ما بات يُعرف ب''سنوات الرصاص''.. الفكرة أعجبت صديق الملك، وما أعجبه أكثر أن ''المستقطِب'' قرن القول بالفعل وأتاه برأس يساري كبير لا يقل عن الراحل ''إدريس بنزكري'' ثم ''**إدريس اليزمي**'' ف''أحمد حرزني'' وغيرهم. وانطلق تنفيذ فكرة ''الإنصاف والمصالحة'' رسميا سنة 2004.

لا يهمنا ما قيل عن الرجل القصير القامة المنطفىء النظرات، بصدد ''ماضيه'' من قبيل اتهامه من طرف أحد أقاربه انشق عليه لأسباب شخصية

باعتبار أنه كان منذ مرحلة تسعينيات القرن الماضي جاسوسا لفائدة ''دي إيس تي'' مكلفا بنقل معلومات عن الطلبة اليساريين بكل فئاتهم من جامعة فاس، حيث كان يتردد على هذه المؤسسة التعليمية العليا، ليس باعتباره طالبا لأنه ليس حاصلا على شهادة الباكالوريا، بل ليقرأ نُسخ ''الفوطوكوبي'' من مواد شعبة الحقوق، كما قال.

ما يهمنا هو مسار أداء الرجل باعتباره منفذا لبعض قرارات الدولة في ملفات من الشأن العام من قبيل ''المصالحة مع الريف'' و''الإنصاف والمصالحة''...

بصدد هذا الملف الأخير تبين كما أسلفنا، أن للرجل ''موهبة'' حقيقية في جمع المتناقضات ومنها إجلاس طرفين لذودين هما المخزن الملكي واليسار الراديكالي إلى طاولة واحدة، بل وأيضا ''تفاهمهما'' حول صيغة عمل حقوقي-سياسي مُنح له اسم ''الإنصاف والمصالحة'' ثم البرنامج الذي انطلق بعد ذلك وأساسه مادي تمثل في تعويض ضحايا ''سنوات الرصاص'' من المال العام بمئات ملايين الدراهم.

وكان الأهم من كل ذلك أن أقطاب اليسار الراديكالي من قبيل الراحل ''إدريس بنزكري'' و''أحمد حرزني'' وغيرهما التحقوا بخدمة ''العهد الجديد'' وتولوا مناصب في الدولة منها رئاسة المجلس (الاستشاري) الوطني لحقوق الإنسان..

كان دور ''إلياس العماري'' أكثر من واضح باعتباره ''مستقطِبا'' بلغة السياسة و''سمسارا'' بلغة التجارة وليختر القارىء منهما الذي يناسب وجهة نظره.

إذن تأكدت ''كفاءة'' الرجل القصير المنطفىء النظرات باعتباره أحد مُنفذي عنوان ''برنامج مرحلي'' شديد الأهمية بالنسبة للملك الجديد آنذاك محمد السادس وشلة أصدقائه وكبار معاونيه، هو تسويق صُورة جيدة عن ''الملك الشاب'' و''العهد الجديد''..

بالنسبة ل''المصالحة مع الريف'' باعتبار هذه المنطقة القابعة في أقصى شمال المغرب كانت دائما ''لقمة غير سائغة'' لنظام المخزن الملكي، فإن ''إلياس العماري'' ابن نفس المنطقة يتحدث لهجة أهلها وسليل أسرة من يا أيها الناس تعيش في قرية مهمشة يشتغل فيها أبوه إمام مسجد و''فقيه الدوار'' ليعيل أسرته الكبيرة العدد (أزيد من عشرة أبناء وبنات) فضلا عن أن ''إلياس العماري'' استفاد من ''احتكاكه'' بالعمل الحقوقي في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة الحسيمة فأسس جمعيته الخاصة حول ''الريف والغازات الكيماوية الاسبانية''.. ناهيك عن أنه كان الأداة المناسبة لسبر أغوار سكان المنطقة و''استقطاب'' أفراد نخبها..

وكما حدث بالنسبة لنجاحه في مهمة ''استقطاب'' أفراد النخبة اليسارية، تمكن الرجل القصير المنطفىء النظرات من وضع منطقة الريف ونُخبه في صف ''العهد الجديد'' واليوم بعد ''العمل الدؤوب'' الذي قام به إلياس العماري فإن مدينة الحسيمة باعتبارها عاصمة المنطقة اكتسبت لون حزب ''الأصالة والمعاصرة'' بعدما كانت من قبل معروفة بميول سكانها (بالأخص الفئة المسيسة منهم) اليسارية المعتدلة أو الراديكالية.

إذن، يتعلق الأمر بنجاح مهام ''إلياس العماري'' في مجال ''الاستقطاب السياسي'' أو ''السمسرة السياسية'' -إن شئتم- أكثر من أي شيء آخر.

نظن أن صورة نموذج ''رجل المخزن الملكي النافذ'' قد أصبحت واضحة، ومن معالمها: اقتناص فرصة ظرفية تمثلت في الحاجة إلى معاونين لتسويق صور إيجابية عن ''العهد الجديد'' وإرساء معالمه، سيما أن ظروف انتقال الحكم من الحسن الثاني إلى محمد السادس كانت تشوبها عدة هواجس أبرزها النفوذ المتعاظم لوزير الدولة القوي في الداخلية إدريس البصري، وصوره السلبية، والحاجة إلى تفتيت صرحه ببديل آخر هو ''العهد الجديد''.

إن انحدار ''إلياس العماري'' من وسط اجتماعي بسيط يضمن ولاءه الشديد لأنه لا خيار آخر أمامه. وبالتالي جعله رجل تنفيذ المهام الحرجة، أي تلك التي تتطلب ''الاحتكاك'' بالواقع والملفات.. فكان بذلك هو ''صديق صديق الملك''.. أي الرجل الذي يلي ''فؤاد علي الهمة'' في تنفيذ المهام التي يتم التخطيط لها في القصر.

كانت الخطة أن يتسلم زمام أمور العمل السياسي من خلال دفة ''حركة من أجل كل الديموقراطيين'' التي تحولت إلى حزب ''الأصالة والمعاصرة'' صديق الملك أي ''الهمة'' وأن يكون ''العماري'' الرجل الثاني في خطة سياسية لمنافسة، ولِمَ لا دحر إسلاميي حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي سيما الانتخابي، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان..

اندلع ما سُمي ب''الربيع العربي'' وكان منه ما كان، وذُهل المخزن الملكي من شعارات مظاهرات حركة 20 فبراير التي وصل بعضها حد المطالبة بإسقاط النظام، ورُفعت صور صديق الملك ''فؤاد علي الهمة '' وكاتبة الخاص ''محمد منير الماجيدي'' وصديق صديق الملك ''إلياس العماري'' وآخرين من كبار النافذين في نظام المخزن الملكي باعتبارهم مسؤولين عن ''الفساد والاستبداد''..

لم يقتصر الأمر على الذهول في مربع الحكم بل الخوف أيضا، حيث نُشر عن الرجل القصير القامة المنطفىء النظرات أنه ''هرب إلى باريس'' في تلك الفترة العصيبة التي مرت على نظام المخزن الملكي، بينما كان الأثر على صديق الملك ''فؤاد علي الهمة'' بالغا حيث بارح ''ظاهريا'' بعد ذلك كل صلة له بالعمل السياسي المباشر، وأصبح مستشارا للملك محمد السادس.

وكان دستور نونبر 2011 والانتخابات التي أعقبته وجاءت بحزب العدالة والتنمية إلى رئاسة الحكومة... وباقي التفاصيل المعروفة التي لا فائدة من تكرارها.

المهم إنه بعد انقشاع غيمة ''الربيع العربي'' والأمطار السُّخَامِيَة السوداء التي أسقطتها، تسلم صديق صديق الملك واجهة العمل السياسي مكان ''الهمة'' وهو يوجد اليوم على رأس حزب السلطة ''البام'' ويصرِّف مشاريع سياسية وتنفيذية ومالية وإعلامية وأمنية... غير خاضعة لنص الدستور بل لسلطة الملك، وبالتالي فلا محاسبة ولا مراقبة تواكبها أو تليها.

وبذلك يتبين أن المخزن الملكي وقبله السلطاني، ظل وفيا لطريقته الفريدة في استقطاب كبار مُعاونيه، أي من بين المنحدرين من وسط اجتماعي بسيط فيتم اجتثاثهم منه، كما حدث مثلا مع رفاق الدراسة في المعهد الملكي، ثم جعلهم ''خداما أوفياء'' بالضرورة، أو استجلاب آخرين من نفس الوسط الاجتماعي ممن أظهروا ''كفاءتهم'' في الاشتغال على تنفيذ مضامين الملفات الأثيرة وذات الأولية بالنسبة للمخزن الملكي.

إن معاونين للمخزن الملكي من هذا العيار سيكونون دائما سجناء للبون الشاسع بين أصلهم الاجتماعي، وافتقارهم للتجربة في العمل السياسي والتدبيري بمعناهما الاحترافي، من جهة، ومراكز السلطة والنفوذ الكبيرين اللذين يتبوأونها، من الجهة المقابلة، وبالتالي يكون معيار ''كفاءتهم'' لصيقا بمدى خدمة ''مول شِّي''.

http://www.okhbir.com/?p=52828

خطري الشرقي: عقيدة الأطراف واستراتجية الطوق في نزاع الصحراء

APRIL 21, 2016 خطري الشرقي

في كل مرة يحل شهر أبريل- نيسان إلا ويطفو، في أروقة الأمم المتحدة، نزاع الصحراء وما هو مرتبط به سياسيا وحقوقيا ودوليا؛ وهو النزاع الذي يرجع إلى مدة ليست بالهينة، ناهزت أربعين سنة.

وعرفت القضية محطات عديدة، سواء في إطار لجان تصفية الاستعمار أو محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة والمنظمة الإفريقية ولجان حقوق الإنسان، علاوة على حرب طاحنة دارت رحاها في الصحراء، مخلفة العديد من الضحايا بين طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو، وموقفة عجلة التنمية بالنسبة للمجال المغاربي.

ومع تطبيق وقف إطلاق النار وبداية إشراف الأمم المتحدة على البحث عن صيغ وحل متوافق عليه بين طرفي النزاع، تم الاتفاق على شكل وجوهر الاستفتاء في ما بات يعرف بمسلسل تحديد الهوية، والذي كانت له تبعات أثرت على حل النزاع.

وبدأت مرحلة جديدة بين أطراف القضية، عبر جولات حوار مباشرة، ارتكزت على المساعي الحميدة ومسألة بناء الثقة لتجاوز الثغرات والمثالب؛ والتي شابت المراحل السابقة، في محيط جيوسياسي وجيواستراتجي جديد بالمنطقة.

إن الغوص في ثنايا النزاع، وما تبعه من تأثيرات على المجال الجيوسياسي للمنطقة، يعيد إلى الأذهان قدرة كل طرف على الذود عن مواقفه وآرائه في سبيل تحديد خياراته؛ والتي يفترض أنها تعطيه المكانة والحظوة في مرافعاته ودفاعه عن حقوقه في النزاع.

فمنهج عقيدة الأطراف يختلف من مرحلة إلى أخرى، حسب السياقات التي تأتي دوما بشكل فجائي وارتدادي؛ وهذا ما تمت ملاحظته في الآونة الأخيرة، بعد الارتجاج الثوري بالمنطقة ككل، وما تلاه من عوامل عدم الاستقرار في المحيط الإقليمي.

والتعاطي مع نزاع الصحراء مؤخرا، سواء بالنسبة للمغرب أو جبهة البوليساريو، ساهم في تكسير مسألة بناء الثقة بين طرفي النزاع من جهة، والمغرب والأمم المتحدة من جهة ثانية؛ إذ أقرت المملكة بعدم حيادية الأمم المتحدة في شخص الأمين العام بان كي مون، وما ترتب عن زيارته إلى المنطقة وتصريحاته وجولاته، خصوصا ذهابه إلى منطقة بئر لحلو في يوم يحمل أكثر من دلالة بالنسبة لجبهة البوليساريو، وترديده كلمة "احتلال" كإفراز لعلاقات مضطربة وغير متناغمة بين المغرب والأمم المتحدة، بسبب ضعف ترتيب الزيارة مع المملكة، وكاستمرار لفقدان الثقة في مبعوث الأمين العام لأمم المتحدة روس من قبلها.

المنظومة الجديدة في العلاقات الدولية تهتم بنهج سياسات تطويقية خدمة للمصالح الذاتية ومناطق النفوذ، لتحقيق أهداف جيوسياسية واقتصادية، وتوفير أساليب ضمان ذلك. والمبادرات التي طرحتها الأمم المتحدة منذ ما يناهز عقدين من وقف إطلاق النار، لم تحمل إضافات إلى مبدأ ملاءمة ومواءمة النزاع مع التحولات الجديدة، والإمكانات المتاحة في نهج الوساطات وتحديد خيارات التفاوض.

لقد أضحت التقارير المعدة والمراسلات المقدمة أقل تأثيرا في مسار النزاع والبحث عن حلول سلمية متوافق عليها بين أطراف النزاع؛ بل سمحت صيغ البحث عن الحل بظهور أطراف أخرى تمثل هيئات مدنية تعمل في مجال حقوق الإنسان، قامت بتطوير مرافعاتها، وربطتها بمسألة احترام حقوق الإنسان وحماية الثروات والقضايا الأمنية المتعلقة بمنطقة الساحل والصحراء، في تحول جذري في حيثيات التعاطي مع النزاع، وانتقاله من أروقة الأمم المتحدة كراع للوساطة إلى منظمات إقليمية وجهوية وهيئات مدنية وتشريعية دولية، أضحت مجالا خصبا للمواجهة بين طرفي النزاع ونهج قواعد إستراتجية الطوق.

وأصبح طرفا النزاع مرتهنين بتلك الهيئات والمنظمات بشكل يتعارض ويتناقض مع محتوى وأهداف وجهة نظرهما للقضية، فالمغرب يؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من أراضيه، وماض في خياراته التنموية والإصلاحية، في إطار مشروع متكامل، بين ما هو سياسي واقتصادي؛ وخارطة طريقه التدبير الجهوي لإعادة بلورة علاقة المركز بالمحيط، بغض النظر عن الطرف الآخر في النزاع، ومقتنع في دفاعه عن وحدته الترابية كثابت من ثوابت الأمة المغربية؛ في حين جبهة البوليساريو ترى أن إجراء استفتاء تقرير المصير هو حل للمساءلة، وأي حل لا يلبي هاته الطموحات غير قابل للنقاش.

وبالتالي فإن الوقائع في الآونة الأخيرة تحيل إلى أن طرفي النزاع يستخدمان أساليب متعددة في نهج إستراتجية الطوق، بدءا بالمقاربة الحقوقية، سواء داخل مخيمات تندوف أو في مدن الصحراء، عبر الخوض في طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان وآليات الرد المعتمدة، **مع تواجد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب في لجانه الجهوية**، والتي أضحت تلعب دور الوسيط في العديد من القضايا المتعلقة بالجانب الحقوقي؛ ثم المقاربة التنموية، عبر تقديم نموذج تنموي قادر على إيجاد حلول لمشاكل المنطقة الاقتصادية، يتجاوز مختلف أنماط التدبير والتسيير السابقة، وطبيعة استفادة الساكنة المحلية من خيراتها المقدم من جمعيات مراقبة الثروات، سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية؛ وصولا إلى المقاربة الإعلامية، انطلاقا من شرح وجهات النظر في العديد من المؤسسات والمنابر الإعلامية لدحض القراءات المتضاربة لكل طرف بشكل يعيد إلى الأذهان أن إستراتجية الطوق المنتهجة تعيد إنتاجها بطرق مختلفة ومتضاربة.

هذا الجانب يقود الى الحديث عن القيمة المضافة التي أضافتها الأمم المتحدة إلى الملف، دون القدرة على إثبات نفسها، على غرار باقي مناطق الصراع في العالم، والتي تهدد السلم والأمن الدوليين، والشكل المرتقب للمنطقة عند وصول التفاوض إلى الطريق المسدود.

فمسألة التسليم بهذه الفرضية واردة في حيثيات القرار الجيوستراتجي والحوارات الأمنية بين كافة المتدخلين في الملف، سواء طرفا النزاع أو الجزائر التي يرى المغرب أنها سبب عدم الوصول إلى الحل بدعمها لجبهة البوليساريو، كنتاج للصراع حول الزعامة الإقليمية، زد على ذلك ترسبات مرتبطة بحرب الرمال ومخلفات الحرب الباردة، وما تركته من أثر على العلاقات بين البلدين، ثم موريتانيا وتكتل أصدقاء الصحراء.

إنه من الضروري استحضار مقتربات وبراديغمات جيوستراتجية لأي تسوية في فك الارتباط بين المشاكل العالقة، والأوعية الوسيطة بين الجزائر والمغرب؛ عندئذ يمكن الحديث عن صيغة جديدة، يمكن من خلالها حل نزاع الصحراء، ثم إعادة قيمة المنطقة في كافة المجالات الحيوية لإستراتجية القوى المتدخلة في النزاع، سواء دوليا أو إقليميا، وقدرة طرفي النزاع على التفكير مليا في شكل ونمط القدرة على العيش، وفي التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي.

بين هذا وذاك، تظل سياسة عقيدة الأطراف حاضرة بقوة في المحيط الإستراتيجي للجزائر من قبل المغرب، سواء في مالي أو النيجر أو موريتانيا وليبيا وتونس، للعب أدوار طلائعية في تحديد إستراتجيتها المستقبلية، ثم اقتصاديا عبر شركات اقتصادية واستثمارية ضخمة في منطقة الساحل والصحراء وجلب استثمارات داخلية، ومواكبة التحولات الجديدة في المحيط الدولي والإقليمي.

بخلاف ذلك، هناك تراجع لأسعار البترول، وغموض في المستقبل السياسي بالجزائر، وعدم اتضاح الرؤية في السياسة الخارجية، وتذبذب التعاطي مع أزمة داخلية مرتبطة بهيئات سياسية ومدنية؛ مما يفسر تراجع مجالها الحيوي في ظل دعم خليجي مالي واستثماري للمغرب.

وهناك أيضا تذبذب المواقف الأوربية حسب نوعية المصالح بين جنوب وشمال القارة، والأمر نفسه ينطبق على وجهة النظر الأمريكية بين الكونغرس ولجانه، آخرها لجنة طوم لانتوس، ورئاسة البيت الأبيض وبعثتها في الأمم المتحدة، ووزارة الخارجية وتقاريرها الدورية.

كل هذا يؤدي إلى تغير بواعث ومؤشرات الاتجاهات الدولية الجديدة في التعامل مع القضايا الدولية، حول حجم الانخراط وتقاسم مناطق النفوذ، بنهج سياسات قائمة على إذكاء التركيبات الإثنية، وعودة التوترات العرقية والدينية. وطرفا النزاع عليهما الوعي بهذه التحولات وتبني سياسات قائمة على الدبلوماسية الناعمة، كما حدث مؤخرا بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بعيدا عن كل أشكال المزايدات السياسية، والتفكير مليا في ساكنة المنطقة وما يمكن أن يترتب عن عدم الاستقرار والدخول في نفق مظلم مؤد إلى تحولات "راديكالية"؛ ما قد يجعل المنطقة مفتوحة على مصراعيها من أقصى جنوبها إلى أقصى شمالها، وعرضة للظواهر الإرهابية، والتي تحولت إلى الإرهاب العائلي كشكل جديد من أنماط الظاهرة، وتجارة المخدرات العابرة للحدود، وهجرات اللاجئين، مما يدفع إلى مجاهيل قد تأتي على الأخضر واليابس.

فنزاع الصحراء يصل إلى مرحلة تثير أعلى درجات القلق والاستفهام حول ماذا بعد الأمم المتحدة؟ والإمكانات الموجودة في البحث عن حل، وفق المساعي الحميدة للتسوية السلمية للنزاع بعد وقف إطلاق النار، ومسألة بناء الثقة بين أطراف النزاع قد ذهبت في اتجاهات تدعيم ''الاعتمادية الدولية'' بما يتلاءم مع مصالح وأهداف طرفي النزاع في تعاطيهما وتعاملهما مع القضية، والتحالفات التي تشكل أنساقا متداخلة في النزاع هي أحد أهم تجلياته وفصوله؛ وما قد يترتب عن ذلك في إطار التعاون والتفاهم، والصراع وعلاقات القوة والهيمنة، لإحداث تغييرات وتعديلات في النسق التفاوضي، والوصول إلى قرارات تتلاءم مع المنشأ الخارجي أولا والداخلي لطرفي النزاع ثانيا، وتجاوز مثالب المراحل السابقة، والحسابات الضيقة في إطار التكامل والتضامن المغاربي.

باحث في العلوم السياسية و الإعلام جامع محمد الخامس اكدال الرباط

http://www.raialyoum.com/?p=427174

مجلس اليزمي : لا مكان لمن لا يؤمن بالمساواة في هيئة المناصفة ومكافحة التمييز

19 نيسان 2016

بالتزامن مع النقاش الدائر في البرلمان في غرفته الأولى، حول قوانين ومشروع هيئة المناصفة ومكافحة التمييز، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مسألة القناعات والإيمان بمبادئ وقيم المناصفة والمساواة أمر حاسم في ما يتعلق بتركية الهيأة وفلسفتها، مؤكدا أن هذه المؤسسة الدستورية لا ينبغي أن تنحاز عن أدوارها الأساسية ومهامها الاستشارية والحمائية.

وقال مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " عبد الرزاق الحنوشي" الذي كان يتحدث في ندوة "التحالف والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والأمازيغية والتنموية الديمقراطية"، اليوم الثلاثاء 19 أبريل بالعاصمة بالرباط، أن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز مؤسسة هامة في البناء الدستوري، مؤكدا على أن المجلس يشدد على ممارسة حقه الدستوري المتقدم كما عدد من المؤسسات للتأثير في التشريع، مبرزا أنه لا ينبغي للتشريع أن يقف عند النواب، بل يجب إيلاء مجلس المستشارين ما يستحق من اهتمام .

وأشار ذات المتحدث، إلى أن أول ما قام به المجلس الوطني لحقوق الانسان، هو القيام بدراسة لتجارب دولية مماثلة ، كما قام بمتابعة كافة مراحل إعداد المشروع بمافيها المشاورات السرية، وكذا مختلف تحركات لجنة البندقية مذكرات ترافعية بهذا الخصوص، يضيف الحنوشي.

وبخصوص محورية التوازن بين وظيفتي الهيأة دستوريا ومناصفاتيا، أكد الحنوشي "أن منطوق الدستور بأن دورها في "السعي نحو"، يحملها دور الراصد والمتتبع، داعيا إلى ضرورة مراجعة التأليف والتركيبة لأن التوازن مختل في طريقة التعيين، بمعنى أننا نطالب بإيلاء المؤسسة طابع خبراتي" على حد تعبير ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تقرير الأمم المتحدة بين الحياد والانحياز / الحسن بوقنطار

الخميس 21 نيسان (أبريل) 2016

بعد فترة ترقب مقرونة بالأزمة بين المغرب وبان كي مون بسبب تصريحاته وتصرفاته المنحازة وغير المسؤولة خلال زيارته إلى مخيمات تندوف والجزائر في مارس 2016، قدم الأمين العام تقريره إلى أعضاء مجلس الأمن، و هو عبارة عن وثيقة تلخيصية لأهم الأحداث التي شهدتها الصحراء منذ صدور القرار 2218 في أبريل 2015.

بشكل إجمالي، فإن هذا التقرير لا يخلو من إشارات تعكس انحياز الأمين العام لأطروحة خصوم المغرب، لكن، في الوقت نفسه، فإنه يدرك حساسية التقرير الموجه إلى مجلس الأمن، الذي هو في نهاية المطاف المقرر النهائي. لذلك يمكن القول إن صيغة هذا التقرير ليست كما أشار إلى ذلك البعض كلها معادية للمغرب، وليست كلها موالية لمواقفنا. فهي تضمنت أشياء نشاطرها، وأخرى ينبغي التصدي لها بالصرامة اللازمة لتصحيح مسارها.

عناصر إيجابية:

حاول الأمين العام أن يبدي حياده من خلال التعبير عن أسفه (Regretلما خلّفته تصريحاته من ردود فعل في المغرب، ولم يصل إلى حد التعبير عن اعتذاره للمغاربة عن انزلاقاته. رغم ذلك، يظهر، بشكل واضح، أن الرد الحاسم للمغرب بكل أطيافه قد ترك تأثيره على الأمين العام.

خلا التقرير من أية إشارة إلى إحداث آلية مستقلة لحماية حقوق الإنسان، كما ظل خصوم المغرب يصدحون بذلك في محاولة لتحويل الأنظار عن حقيقة الوضع في الصحراء. في هذا الإطار، اكتفى التقرير بالإشارة إلى ضرورة التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛ ومن أبرزها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وهو أمر ينخرط فيه المغرب بعمق، اعتبارا لقناعته بحيوية حقوق الإنسان في بناء المشروع الديمقراطي الحداثي في كل التراب المغربي، **واعتبارا لكونه أحدث آليته الوطنية المشهود لها بالمصداقية؛ وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث تقوم لجنتاه الجهويتان في العيون والداخلة بدور محمود في هذا الإطار. فضلا عن ذلك، ظلت وستظل أبواب المغرب مفتوحة للمقررين الخاصين الأمميين الذين يقدمون تقارير يتفاعل معها المغرب، سواء في ايجابياتها أو شوائبها، وذلك لتحسين ممارسات حقوق الإنسان كخيار لا رجعة فيه.

أشار التقرير إلى ضرورة انخراط موريتانيا والجزائر أكثر في مسلسل المفاوضات المتعلق بالصحراء، والذي لم يشهد تقدما ملموسا بفعل رفض الجزائر الانخراط فيه بشكل ايجابي. وهو تحليل، دون أن يذهب بعيدا، يشاطر الموقف المغربي الذي ظل يعتبر أن النزاع في الصحراء ليس مسألة مرتبطة بتصفية الاستعمار، وإنما هو نزاع مغربي جزائري. والجزائر لا يمكن لها أن تبقى في وضعية الدولة المهتمة، بل عليها أن تتحمل مسؤوليتها باعتبارها دولة معنية تغذي الصراع لكونها تأوي فوق أراضيها حركة البوليساريو المناوئة للمغرب. لكن هذا الموقف لا يشاطره المسؤولون الجزائريون. فقد أشار التقرير إلى رفض الرئيس الجزائري ووزيره في الخارجية لكل تغيير؛ فهم يفضلون البقاء في وضعية إلحاق الضرر بمصالح شعوب المنطقة المغاربية، والسعي إلى الهيمنة وإضعاف المغرب، كما يظهر ذلك جليا من خلال الاستمرار في إغلاق الحدود البرية مع المغرب بشكل ينسف كل محاولة لتتفاعل الشعوب وبناء الاتحاد المغاربي.

قضايا خلافية:

واصل الأمين العام دعوة الأطراف إلى مفاوضات جدية بدون شروط مسبقة تسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره. هذا الكلام المنحاز يستدعي الملاحظات التالية:

أولا: يشاطر المغرب بشكل كلي ضرورة البحث عن تسوية متفاوض حولها ومقبولة من الأطراف. فهي في صلب روح الفصل السادس التي تؤطر قرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، مافتئ يقدم الاقتراحات والتنازلات من أجل إنجاح هذا المسلسل التفاوضي، لأنه يدرك ثمن استمرار هذا النزاع المفتعل على مستقبل ومصالح شعوب المنطقة .

ثانيا: إن التفاوض لا يعني ربح الوقت فقط من أجل تمديد أجل النزاع، بل إن كل تفاوض جدي ينبغي أن يرتكز على أرضية. وفي ضوء استحالة

تنظيم الاستفتاء كما أقرت بذلك الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها السابقين وقراراتها، فقد قدم المغرب مبادرة الحكم الذاتي، وهي التي وصفت في قرارات مجلس الأمن بالجدية وذات المصداقية. لذلك، فإن المغرب يعتبرها بمثابة الأرضية التي ينبغي أن تدور حولها المفاوضات. فخصوم الوحدة الترابية لا يملكون مقترحا آخر باستثناء المطالبة بالاستفتاء. ومن حق المغرب أن يعتبر هذا المشروع بمثابة السقف الأقصى لحل ممكن، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس خلال خطابه بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

ثالثا: أشار الأمين العام في تقريره إلى أن المغرب، بواسطة الكاتب العام الوزير المنتدب حاليا، اقترح تبادل وجهات النظر حول محتوى تقرير المصير. فهذا المفهوم ليس، كما يردد ذلك خصوم الوحدة الترابية، مرادفا أتوماتيكيا للاستقلال والانفصال، بل علينا أن نكون واضحين؛ فالمغرب ليس مبدئيا ضد تقرير المصير، لكنه ضد فكرة تقرير المصير التي تربط هذه المسالة ميكانيكيا بالانفصال. فتقرير المصير مفهوم دينامي ينبغي أن يقرأ اليوم في ظل معطيات متعددة من بينها:

تقرير المصير لا يمكن أن ينظر إليه بصيغة قانونية محضة. فهو في العمق مفهوم سياسي ذو حمولة مركبة، ينبغي أن يكون تتويجا لمسار سياسي يستهدف الوصول إلى تسويات سياسية معقولة ومتوازنة.

النزعة نحو الانفصال لا ينبغي أن تحجب متطلبا لا يقل حيوية وأهمية؛ وهو المحافظة على الوحدة الترابية للدول، وذلك ما يؤكد عليه القرار 1514 للجمعية العامة الذي يعتبر مؤسسا قانونيا لتقرير المصير.

تقرير المصير لا ينبغي أن يكون مولدا للقلاقل والاضطرابات وخلق مزيد من الانشطار والتمزق بالنسبة للدول، كما تبين ذلك حالات الدول التي نشأت مؤخرا نتيجة استفتاءات غير معقلنة، كما هو الأمر، مثلا، في جنوب السودان.

يمكن أن يكون تقرير المصير متضمنا في صيغة تمكن السكان من التمتع بشكل واسع وفعلي بحقوق الإنسان، والاستفادة من الثروات بشكل عادل عبر نظام للحكامة يضمن، بالأساس، الاستقرار والتمنية والعدالة الاجتماعية عبر محاربة كل أشكال الريع. وهذا التصور هو الذي تضمنته مبادرة الحكم الذاتي التي تمثل تركيبة ذكية لمبدئي الاستقلال واحترام الوحدة الترابية التي تتضمن في صلبها استفتاء للسكان يكون بمثابة تتويج لمسلسل تفاوضي مقبول من الأطراف.

في هذا السياق، أعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يطور موقفه من مبادرة الحكم الذاتي. فبعد قرابة عشر سنوات من تقديم هذه المبادرة، سيكون مفيدا، ولصالح البحث عن تسوية نهائية، أن يتضمن قرار مجلس الأمن المقبل إشارة إلى اعتبار هذه المبادرة أرضية للتفاوض حتى يلزم الخصوم بالدخول في صلبها، والانخراط في سياقاتها والآفاق التي تطرحها.

يمثل تقييم وضعية المينورسو الحلقة الخلافية والشائكة في التقرير. ففي عز الأزمة مع الأمين العام، أقدم المغرب على طرد المكون المدني للبعثة الأممية اعتبارا لأنه لم تعد حاجة إليه بفعل انتفاء تنظيم الاستفتاء في الصحراء لاعتبارات موضوعية. تقرير الأمين العام لا يشاطر هذا الطرح لما يتضمن، بحسب رأيه، من تداعيات على الاستقرار وعلى المخاطر التي قد تنجم عن تعثر البعثة عن القيام بكافة مهامها، وخاصة ما يتعلق بتنامي الحركات المتطرفة.

من المؤكد أن الأمين العام، وهو يوصي مجلس الأمن بالتمديد لبعثة المينورسو لمدة سنة، يشير، ضمنيا، إلى ضرورة عودة المكون المدني. وهو أمر يرفضه المغرب، إلى حد الساعة، ارتكازا على منطقه الذي يؤمن بلا جدوى وجود هذا المكون ضمن البعثة. ولا شك أن هذه النقطة ستثير الجدل بين مكونات مجلس الأمن، وخاصة أصدقاء الصحراء. وفي حالة ما إذا تشبثت الدبلوماسية المغربية بموقفها، فعليها أن تناضل بقوة من أجل الإقناع بصواب هذا الموقف، ومن ثم يبقى السؤال معلقا حول الكيفية التي سيقارب بها مجلس الأمن هذه النقطة خلال مناقشته للقرار الذي سيقيم تقرير الأمين العام وسيمدد لبعثة المينورسو، ولكن بأية صيغة ؟ فسيكون انتصارا واضحا لو أن مجلس الأمن ساير المنطق المغربي حول هذه المسالة.

المسألة الأخيرة تتعلق بإحصاء اللاجئين، أو من نعتبرهم نحن محتجزين في تندوف. فعلى هذا المستوى، لم يرد الأمين العام إحراج الجزائر؛ إذ اكتفى بالإشارة إلى تسجيل، وليس إحصاء، ساكنة تندوف. وبالنسبة لنا، فإن مجلس الأمن، أمام المأساة التي يعيشها الصحراويون في المخيمات والتجاوزات والانتهاكات التي سجلت في ما يتعلق باستعمال المساعدات والارتباطات المشبوهة بالحركات الإرهابية، عليه أن يكون أكثر حسما بالمطالبة بضرورة

إحصاء السكان الصحراويين في المخيمات في صلب القرار، وليس فقط ضمن الحيثيات كما فعل إلى حد الساعة.

بصفة عامة، وبصرف النظر عن الميولات الشخصية والانحيازية للأمين العام الذي سيصبح في خبر كان في نهاية السنة، فإن هذا التقرير لا يمكن اعتباره معاديا كليا لمصالح المغرب. فهو يتضمن إشارات وتقييمات لا تلائم تصورنا لقضية الصحراء على الدبلوماسية المغربية أن ستسعى إلى تصحيحها من خلال إقناع مجلس الأمن الذي يقع عليه عبء تقييم استنتاجات وخلاصات تقرير الأمين العام، وبالتالي إصدار قرار جديد يحدد التوجهات الأساسية في هذا الملف، خاصة ما يتعلق بوضعية المينورسو التي ستمدد مهمتها لسنة إضافية، ولكن بأية صيغة؟

خاص: هذه هي الشخصية السامية المغربية التي ستوقع غدا اتفاق "كوب21" بنيويورك

21/04/2016

علم موقع ''ماذا جرى''، أن الملك محمد السادس، الذي يقوم حاليا بجولة خليجية، بعد مشاركة تاريخية في قمة مجلس التعاون الخليجي، سيمثل في نيويورك في حفل التوقيع على اتفاق المؤتمر المتعدد الأطراف، المعروف اختصارا ب''كوب21''، سيمثل غدا الجمعة، بشقيقته الأميرة للا حسناء.

الأميرة للا حسناء، يعرف عنها نشاطها وحماسها الكبيرين، للدفاع عن البيئة والتنمية المستدامة.

كما أن الأميرة للا حسناء ترأس مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة.

وستكون الأميرة للا حسناء مرفوقة، بأعضاء لجنة الإشراف على تنظيم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ''كوب 22''، التي ستعقد من السابع إلى الثامن عشر من نوفمبر القادم بمراكش،

وهم صلاح الدين مزوار، رئيس اللجنة الإشراف، وعبد العظيم الحافي ''مندوبا''، وعزيز مكوار ''سفير مكلف بالمفاوضات متعددة الأطراف''، ونزار بركة ''رئيس اللجنة العلمية''، وحكيمة الحيطي ''مبعوثة خاصة من أجل التعبئة''، **وإدريس اليزمي "مسؤول عن قطب المجتمع المدني''**، وفوزي لقجع ''مسؤول عن القطب المالي''، وسميرة سيطايل ''مسؤولة قطب التواصل''، وعبد السلام بيكرات ''مسؤول قطب اللوجستيك والسلامة''، وسعيد ملين ''مسؤول قطب الشراكة

العامة والخاصة''، ومحمد بنيحيى ''مسؤول قطب الأحداث الموازية.

وقد أعطى الملك محمد السادس، توجيهاته بغية ضمان الانخراط التام للحكومة وتحفيز انخراط كافة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، العموميين والخواص، قصد ضمان إنجاح هذا الموعد، كتأكيد على التزامات المملكة في مجال حماية البيئة وتشجيع الطاقات المتجددة ومحاربة التغيرات المناخية.

http://www.madajara.com/61532.html

اليزمي يطلب تقريراً من لجنتي كلميم وأكادير في وفاة الصحراوي الصيكا

شبل عبد الإله21 أبريل,2016,

أعطى **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعليماته إلى كل من اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بأكادير وكلميم بالتحقيق في وفاة المعطل الصحراوي إبراهيم الصيكا**، وإعداد تقرير خاص في الموضوع.وعلمت جريدة ''كشك'' الإلكترونية أن اللجنتين الجهويتين شرعتا في إعداد تقرير مشترك في وفاة المعطل الصحراوي، حيث سيتم رفع التقرير في الأيام المقبلة، وذلك بعد التوصل بنتائج التشريح الطبي.وأوضح مصدر الجريدة، أن اللجنة الجهوية بكلميم كانت تتابع الملف منذ تدهور حالته الصحية بسبب دخوله في إضراب عن الطعام، قبل أن تدخل اللجنة الجهوية بأكادير على خط الملف بعد وفاة الضحية بمتسشفى الجهوي بالمدينة.وأعقبت وفاة المعطل الصحراوي احتجاجات واسعة في مدينة كلميم، إلى جانب دخول أحزاب سياسية على رأسها حزبا ''الاستقلال'' و''الأصالة والمعاصرة'' على الخط، حيث تمت المطالبة بفتح تحقيق معمق في الموضوع، إذ أكدت ''الشبيبة الاستقلالية'' على ضرورة ''فتح وزارة العدل والحريات لتحقيق قضائي مستقل وشفاف مع المسؤولين المباشرين عن اعتقال واحتجاز المعطل إبراهيم صيكا، وترتيب الجزاءات القانونية على كل الأطراف المتورطة في وفاته''.وكان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير قد نفى في وقت سابق بأن تكون وفاة المعطل الصيكا ناتجة عن تعرضه للتعذيب والتعنيف، مؤكدا أن نتائج التشريح الطبي أوضحت ''غياب أي آثار للعنف على جسد الهالك، وأن سبب الوفاة طبيعي، وراجع إلى تعفن ميكروبي منتشر''.من جهته أكد المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان ''CODESA''، أنه ''يساوره الشك بخصوص تعرض المعطل الصحراوي إبراهيم صيكا للتعذيب أثناء الاحتفاظ به رهن الحراسة النظرية بمقر الشرطة القضائية بمفوضية الشرطة بمدينة كليميم''.وطالبت ''الكوديسا'' في بلاغ لها، بفتح تحقيق مستقل ونزيه عن ''الوفاة الغامضة'' للمعطل الصحراوي، وذلك عقب مرور 7 ايام فقط على إلحاقه بقسم الإنعاش بمستشفى الحسن الثاني بمدينة أكادير''.

ندوة العيون. إجماع على تقدم مستوى حقوق الإنسان بالمغرب

دعـوة لمواصلـة الترافـع فـي مجـال القانـون الدولـي

81/16

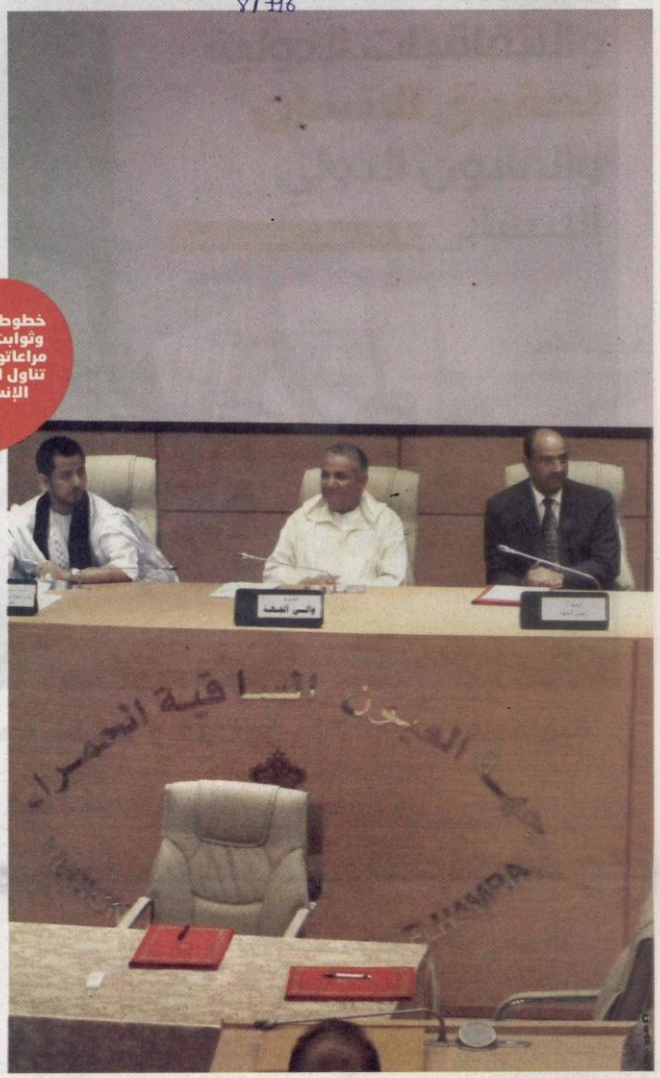

خطوط حمراء وثوابت يجب مراعاتها خلال تناول لحقوق الإنسان.

هدى سحلي

قال أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن سمو المواثيق الدولية، والذي نص عليه دستور المملكة المغربية، لا يعني، بالضرورة، أي تراتبية بيّن هذه المواثيق وبين التشريعات الوطنية أو أفضلية عليها. وأضاف حرزني، في كلمة له خلال ترؤسه للجلسة الأولى، التي خصصت لمناقشة "مرتكزات ومداخل إدماج الاتفاقيات الدولية في التشريعات الوطنية"، خلال الندوة الوطنية حول تحديات ورهانات ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أن من شأن إعطاء الأفضلية للمواثيق والتشريعات الدولية عن الوطنية أن يؤدي إلى انتفاء مبدأ السيادة الشعبية، المنصوص عليها في دستور 2011، مؤكدا أن أي قراءة أو تفسير مغاير، للتفسير الذي قدمه يعد تفسيرا خاطئا. وأضاف حرزني أن التشريع الوطني ليس بالضرورة أن يسير واجها عليه أن يتلاءم مع التشريعات الدولية، إلا بعد أن تنشر في الجريدة الرسمية، مشددا على أنه لا يكفي التصريح بسمو القوانين الدولية على التشريعات الوطنية، حين إقرارها، ولكن لا بد من تفعيل مقتضياتها. وكان مقر جهة العيون الساقية الحمراء احتضن ندوة وطنية حول تحديات ورهانات ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، نظمت بشراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، وبتعاون مع جهة بوجدور الساقية الحمراء ووزارة العدل والحريات، واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، نهاية الأسبوع المنصرم، 16 أبريل الجاري. ومن جهته، قال يحضيه بوشعاب، والي جهة العيون الساقية الحمراء، في الكلمة الافتتاحية للندوة، إن هناك خطوط حمراء وثوابت، يجب مراعاتها خلال كل تناول لحقوق الإنسان. وأوضح أنه "علينا أن نتذكر أن كل منتوج، سواء كان فكريا أو اجتماعيا أو قانونيا، إن لم تكن له ضوابط تؤطره، قد يعطي نتائج عكسية، ولهذا لا بد من ضوابط"، مضيفا أن من بين هذه الضوابط الإسلام والملكية والوحدة الوطنية الترابية، قائلا "نحن دولة موحدة، أغلب سكانها يدينون بالإسلام، إذن هذا الثابت، يجب أن يظل حاضرا في كل تناول لحقوق الإنسان، كذلك نحن في نظام ملكي برلماني دستوري، ويجب مراعاة الوحدة الترابية والوحدة الوطنية"، مضيفا أن "هذه من بين الخطوط والثوابت التي يجب أخذها بعين الاعتبار، في أي تناول لموضوع حقوق الإنسان". إلى ذلك، سجّل يحضيه أن المغرب عمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مبادئ ومضامين الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، موضوقال "نفاخر بدستور 2011، الذي يضاهي أعرق دساتير الدول الديمقراطية"، والذي "خصص 21 فصلا لحقوق الإنسان، تقريبا ضعف ما خصص في دستور 96، الذي خصص 21 فصلا"، إضافة إلى تشريع ترسانة قانونية من 45 فصلا تتعلق بالاختفاء القسري". من جهته، حذر رئيس مجلس جهة العيون الساقية الحمراء، حمدي ولد الرشيد، من استغلال قضية ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية في حقوق الإنسان، "كواجهة للنيل من سمعة المملكة وتبخيس جهودها في المجتمع الدولي"، وقال "نعتز بجهود المغرب ومواكبته للحركية في المنظومة الدولية من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية". وفي كلمة لها، أكدت فريدة الخمليشي، رئيسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، أن المملكة تبذل جهودا متواصلة في بناء دولة الحق والقانون، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وإكمال بناء المجتمع الديمقراطي والحداثي، وأن الرباط أولت اهتماما بالقوانين الدولية الإنسانية وملاءمتها مع التشريعات الوطنية وعملت على تكريس ثقافتها ونشرها. وتوقف محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، عند أدوار المؤسسة الحقوقية الرسمية في "تلقي شكايات المواطنين ومعالجتها وتنزيل التدابير اللازمة عبر زيارات ميدانية وتفعيل مراكز الحماية والمؤسسات الاستشفائية، وإنجاز التقارير والتوصيات والترافع لمساندة الفئات الهشة"، إلى جانب تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين واستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ماليا وإداريا. وشهدت الجلسة الافتتاحية، توقيع اتفاقيتي شراكة وتعاون، الأولى ثلاثية الأطراف، والأخرى ثنائية. وتروم الاتفاقية، الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، بالإضافة إلى جهة العيون الساقية الحمراء، إلى تشجيع التعاون في مجالات التكوين والبحث والتدريب، وتبادل الخبرات والمعارف العلمية والثقافية والحقوقية. فيما وقعت الاتفاقية الثانية، بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة، ومجموعة راديو بلوس. وانبثق عن نقاشات ندوة العيون الوطنية مجموعة من التوصيات، الداعية إلى ضرورة اعتماد وتفعيل مناهج وتقنيات ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية عموما، خاصة تلك المتعلقة بمجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تحديدا، والحرص على مواكبة الاجتهاد القضائي الوطني للممارسة الاتفاقية، بما يتماشى مع المقتضيات الدستورية والتزامات المغرب الدولية، ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات. كما توّجت أشغال الندوة، بتشكيل لجنة تحضيرية لجامعة العيون الموسمة حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك في إطار مواكبة المجهودات الوطنية المتعلقة بالانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتتبع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الممارسة الاتفاقية ذات الصلة.●

حرزني: في سمو المواثيق الدولية انتفاء للسيادة الشعبية.

آخر ساعة

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ترصد التحديات المناخية بالبيضاء

31+16

في إطار الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، الذي ستحتضنه مدينة مراكش في الفترة ما بين 7 إلى 18 نونبر القادم، عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء -سطات، اجتماعا مع فعاليات دينامية صوت المجتمع المدني الديمقراطي لجهة الدار البيضاء- سطات يوم الأربعاء 20 أبريل الجاري. وسعى المجتمعون بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، إلى وضع خطة عمل جهوية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمراكش، من خلال تحديد أربع محاور وفق التحديات والرهانات ذات الخصوصية لجهة الدار البيضاء سطات، تتعلق بالتغيرات المناخية ومقاربة النوع والتغيرات المناخية والهجرة، ثم التغيرات المناخية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحور المدينة والتحديات المناخية. وفي هذا الصدد، سبق للجنة الجهوية عقد اجتماعات لإعداد خطة عمل جهوية، تتبنى جميع المبادرات ومقترحات الجمعيات والفاعلين والتجارب الناجحة، على مستوى المؤسسات التعليمية والبحوث الأكاديمية، المرتبطة بموضوع البيئة والتغيرات المناخية، وكذا الممارسات الفضلى في قطاع المقاولات. ●

مجلس اليزمي يطالب لجنه الجهوية بتقرير حول وفاة المعطل ابراهيم صيكا

21/04/2016 مسليم السالمي

علمت محطة24 من صادر مطلعة أن إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد طالب من كل من اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بأكادير وكلميم بالتحقيق في وفاة المعطل الصحراوي إبراهيم الصيكا، وإعداد تقرير خاص في الموضوع.

وأضافت مصادرنا أن اللجنتين الجهويتين شرعتا في إعداد تقرير مشترك في وفاة المعطل الصحراوي، حيث سيتم رفع التقرير في الأيام المقبلة، وذلك بعد التوصل بنتائج التشريح الطبي.

وشهدت مدينة كلميم احتجاجات، إلى جانب دخول أحزاب سياسية على رأسها حزبا "الاستقلال" و"الأصالة والمعاصرة" على الخط، بعد وفاة المعطل ابراهيم صيكا، حيث تمت المطالبة بفتح تحقيق معمق في الموضوع، إذ أكدت "الشبيبة الاستقلالية" على ضرورة "فتح وزارة العدل والحريات لتحقيق قضائي مستقل وشفاف مع المسؤولين المباشرين عن اعتقال واحتجاز المعطل إبراهيم صيكا، وترتيب الجزاءات القانونية على كل الأطراف المتورطة في وفاته".

ويذكر أن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير قد نفى في وقت سابق بأن تكون وفاة المعطل الصيكا ناتجة عن تعرضه للتعذيب والتعنيف، مؤكدا أن نتائج التشريح الطبي أوضحت "غياب أي آثار للعنف على جسد الهالك، وأن سبب الوفاة طبيعي، وراجع إلى تعفن ميكروبي منتشر".

من جهته أكد المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان "CODESA"، أنه "يساوره الشك بخصوص تعرض المعطل الصحراوي إبراهيم صيكا للتعذيب أثناء الاحتفاظ به رهن الحراسة النظرية بمقر الشرطة القضائية بمفوضية الشرطة بمدينة كليميم".

http://mahata24.com/mahata/8225.html

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTE LE ROI MOHAMMED VI
FESTIVAL D'ESSAOUIRA
Gnaoua
Musiques du Monde
19 ème ÉDITION
DU 12 AU 15 MAI 2016
DES RESIDENCES AFRICAINES
• MAÂLEM ABDESLAM ALIKANE ET SONGHOY BLUES (MAROC/MALI)
• LA RELÈVE : ENFANTS DE MAHMOUD GUINEA ET DOUDOU N'DIAYE ROSE PERCUSSIONS ORCHESTRA (MAROC/SÉNÉGAL)
ET DES FUSIONS TOUJOURS AUDACIEUSES
• MAÂLEM MOHAMED KOUYOU & JEFF BALLARD TRIO (MAROC/USA)
• MAÂLEM HASSAN BOUSSOU & JAMAALADEEN TACUMA (MAROC/USA)
• LAS MIGAS & MEHDI NASSOULI TRIO (ESPAGNE/MAROC)
• MAÂLEM ABDELKÉBIR MERCHANE & ISSAOUA DE FÈS (100% MAROC)
SUR LES GRANDES SCENES, LES TONALITES SE MULTIPLIENT A L'INFINI
RANDY WESTON • JAMAALADEEN TACUMA • CHRISTIAN SCOTT
JEFF BALLARD TRIO • BLITZ THE AMBASSADOR • HASSAN
HAKMOUN • MAÂLEM OMAR HAYAT • JABA & FRIENDS • HOBA
HOBA SPIRIT • N3RDISTAN • RACHIDA TALAL • OUDADEN •
MOHAMED DERHAM AVEC NABIL KHALIDI, MÂALEM
MUSTAPHA BAQBOU ET OMAR SAYED ...
DES HOMMAGES POUR LA MEMOIRE
MÂALEM MAHMOUD GUINEA • TAYEB SADDIKI • DOUDOU N'DIAYE ROSE
FORUM
"DIASPORAS AFRICAINES :
RACINES, MOBILITÉS, ANCRAGES"
LES 13 ET 14 MAI 2016 - DE 9H30 À 13H30
EN PARTENARIAT AVEC LE CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Retrouvez toute la programmation
et l'info billetterie sur festival-gnaoua.net
#gnaoualive
festival-gnaoua.net
Vol Royal Air Maroc Casablanca/Essaouira
Départ de Casablanca le vendredi 13 mai à 17h45
Retour le dimanche 15 mai à 19h20.
RANDY WESTON
MAÂLEM HAMID EL KASRI
SONGHOY BLUES
JEFF BALLARD TRIO
CHRISTIAN SCOTT
HASSAN HAKMOUN
JAMAALADEEN TACUMA
BLITZ THE AMBASSADOR
RACHIDA TALAL
HOBA HOBA SPIRIT
Produit et organisé par
Partenaires institutionnels
Sponsors
SPONSOR OFFICIEL
Maroc Telecom
Partenaires média officiels
Partenaires
Partenaires média

MÊME EN PRISON, LES FEMMES SOUFFRENT DE DISCRIMINATION…

Elles représentent 2,46% de la population carcérale. Falsification, atteintes aux mœurs, crimes contre la famille et vol sont les principaux chefs d'inculpation. Abandonnées par leurs maris, enfants et parents, elles souffrent de l'isolement aussi bien en prison qu'après leur libération.

Lâchées par leurs familles, elles reçoivent peu ou pas de visites. Elles, ce sont les femmes en prison. Elles sont certes très peu nombreuses : 1 519 détenues, soit seulement 2,46% de la population carcérale. Mais elles souffrent de plusieurs maux: isolement, rupture des liens familiaux, absence d'accompagnement, déficiences au niveau des structures et non-respect de leurs droits spécifiques. Bref, même en prison les femmes souffrent de discrimination…

La première discrimination provient ainsi de l'entourage familial. Contrairement aux hommes, les femmes, une fois détenues, sont abandonnées par leurs proches : parents, enfants et époux. Ceux-ci demandent le plus souvent le divorce. C'est le cas de cette détenue de la prison d'El Jadida, qu'on appellera Fatiha. Elle a été en prison à la place de son mari qui avait commis un crime. Une décision prise par les deux époux afin de permettre au mari, qui venait de créer une société, de continuer à travailler pour subvenir aux besoins de la famille. Fatiha fut condamnée, contrairement à ce qu'avait promis son avocat, à 15 ans d'emprisonnement. Quelques mois après, le mari demandera le divorce, prétextant qu'il ne pouvait attendre une aussi longue période car il lui fallait refaire sa vie…

Des détenues comme Fatiha sont nombreuses. Elles sont rejetées par le mari et ne reçoivent pas de visites et surtout pas de panier (la fameuse qoffa). Pour les hommes, les familles assurent un panier bien garni chaque semaine pendant toute la durée de l'emprisonnement car ils ne doivent manquer de rien et doivent garder le moral. Alors qu'elles estiment généralement que les femmes doivent être punies pour ce qu'elles ont fait car elles ont déshonoré la famille.

S'ajoute à cette discrimination morale, une deuxième inégalité : «L'organisation et le fonctionnement des établissements pénitentiaires ne respectent pas la spécificité des femmes en termes d'hygiène personnelle, de soins de santé et d'assistance sociale. Elles ne proposent pas non plus de mesures exceptionnelles pour les détenues mères ayant laissé des enfants à l'extérieur notamment celles qui doivent en assurer la charge», soulignent des militants des droits de l'homme. Ils ajouteront également que la répartition dans les cellules n'obéit pas à des critères définis. Ainsi, les femmes condamnées sont placées avec les détenues à titre préventif et celles enceintes et accompagnées d'enfants partagent avec d'autres détenues des cellules encombrées. Selon les chiffres avancés par certaines associations, les cellules regroupent en moyenne 11 à 12 détenues dont des enfants.

On notera donc que les femmes vivent dans des espaces qui n'ont pas véritablement été conçus pour elles. Les textes réglementaires ne prévoient pas de régime de détention spécifique si ce n'est trois principes

retenus: la non-mixité, le personnel masculin n'a pas accès aux quartiers de femmes sauf autorisation de l'administration et enfin la possibilité pour les mères détenues de garder leurs enfants auprès d'elles jusqu'à l'âge de cinq ans.

Par ailleurs, l'absence d'une stratégie en matière de soins de santé défavorise les femmes. Celles-ci ont des problèmes de santé physique et mentale liés aux conditions de détention. Il n'y a pas de prise en charge spécifique pour les toxicomanes ou pour celles qui sont atteintes de maladies sexuellement transmissibles. «Dans certaines prisons, Il n'y a pas de gynécologue, ni de pédiatre et encore moins une structure d'hospitalisation contrairement aux quartiers des hommes. On soulignera également la déficience au niveau des programmes de soins préventifs», précise la responsable d'une association féminine.

La réinsertion des femmes reste problématique…

Outre la violation du droit à la santé, il y a la violation des droits des détenues à l'enseignement et à la formation. Elle est liée au non-respect de la dimension genre dans les politiques carcérales. Ainsi, contrairement aux hommes qui peuvent poursuivre leurs études en prison, les femmes n'accèdent que très rarement à l'enseignement en raison de l'inexistence de programmes les incitant à poursuivre leurs études et de lutte contre l'analphabétisme. Si pour les hommes, les cursus sont régulièrement mis à jour permettant une formation adaptée aux besoins du marché du travail en vue d'une réinsertion facile, pour les femmes la formation se limite à des cours de coiffure, de cuisine et de couture. Ce qui réduit leurs chances de réinsertion. Celle-ci reste très difficile, répond-on dans le milieu associatif.

Les femmes détenues décrochent certes des certificats de formation mais, une fois sorties de prison, elles ne bénéficient d'aucun accompagnement, pour trouver un emploi. «Personne ne nous fait confiance et l'étiquette de femme ayant fait de la prison nous colle et empêche notre réinsertion», confie Naîma, libérée depuis une année après avoir passé cinq ans à la prison de Oukacha à Casablanca pour falsification de documents et usage de faux. Elle était secrétaire dans une entreprise et essaya, après sa libération, de trouver un autre poste d'assistante mais en vain. «Aujourd'hui, je fais des pâtisseries pour le compte d'une ancienne voisine qui les vend et me rémunère. Je ne peux pas avoir un contact avec les clientes car, selon mon associée, si elles apprennent que j'ai fait de la prison, elles n'achèteront plus nos gâteaux», raconte Naîma qui a été chassée par ses parents et vit dans le même quartier chez une voisine.

Si Naîma a eu la chance d'être accueillie par sa voisine, de nombreuses ex-détenues se retrouvent dans la rue, sans aucun sou et sans famille. Plusieurs d'entre elles, désespérées et perdues finissent dans des réseaux de prostitution ou s'adonnent à des petits commerces notamment des farachates dans des quartiers populaires. «Mais elles ne doivent surtout pas dire qu'elles ont fait de la prison car d'autres commerçants dans ces quartiers n'hésitent pas à les exploiter et leur mener la vie dure menaçant de les dénoncer aux voisins et aux clients», raconte une ex-détenue, vendeuse de légumes à Derb Soltane. Elle est bachelière mais n'a pu poursuivre ses études en prison. Elle n'hésite pas à reprocher aux associations

féminines le désintérêt par rapport aux femmes incarcérées. «Elles militent pour la Moudouwana, la parité et contre la violence à l'égard des femmes alors qu'il n'y a pas pire violence que celle dont sont victimes les femmes détenues. Il faut que les associations se penchent sur cette problématique», poursuit notre vendeuse de légumes.

Il est clair, à la lumière de ces témoignages, que la préparation à la sortie et à la réinsertion n'en est que plus incontournable pour ces femmes. Et elle passe, selon des psychologues, par la préservation maximale des liens familiaux pendant la détention. Ce qui est difficile et rare car les familles et la société condamnent plus sévèrement que les juges. Et ce, quelle que soit la nature des actes commis. Même lorsqu'il s'agit d'auto-défense ou de défendre les enfants…

Qui sont-elles ? Pourquoi sont-elles incarcérées ?

Peut-on parler d'une spécificité de la délinquance féminine ? Les spécialistes de la question n'iront pas jusqu'à faire une catégorisation des délits et crimes pour lesquels les femmes sont inculpées, mais soulignent la particularité de la nature des crimes et délits. Selon l'administration pénitentiaire, elles sont poursuivies essentiellement pour falsification et usage de faux, pour prostitution, vol, vente de drogue et crimes. En général, elles commettent des crimes pour s'auto défendre en cas de violence conjugale répétitive ou pour défendre leurs enfants en cas de viol. **Au Conseil national des droits de l'Homme, on souligne qu'il s'agit essentiellement de crimes contre la famille (adultère et violence) et atteintes aux mœurs (prostitution) qui représentent 17% des charges retenues contre les femmes détenues.** Les peines encourues varient de 6 mois à 30 ans. Selon un rapport de la section régionale Casablanca-Settat du CNDH, 3 femmes sur cinq sont condamnées à six mois. Et sur l'ensemble de la population féminine incarcérée, trois femmes sont condamnées à la peine capitale. Autre indicateur à retenir : 21% des prisonnières sont en détention provisoire. Le rapport révèle par ailleurs que le quart des femmes détenues sont âgées de moins de 25 ans dont 127 d'entre elles ont moins de 20 ans. Les statistiques de l'administration pénitentiaire relatives à la situation familiale de ces femmes démontrent que 40,35% des détenues sont mariées, 30% sont des célibataires et 21% sont divorcées. La section régionale s'est également penchée sur le niveau d'instruction des femmes incarcérées. Ainsi, 40% d'entres elles sont analphabètes, 25% ont fait le primaire et 30% le collège. Les diplômées de l'enseignement supérieur ne représentent que 5% de la population carcérale féminine.

http://lavieeco.com/news/societe/meme-en-prison-les-femmes-souffrent-de-discrimination.html